مجلة بحوث جامعة تعز – العدد (٢) – ص (١-١٤) – ١٩٩٨م

أفـــول الحضـــارة اليمنيـــة
-مـــلاحظـــات أولية-

أ.د.عبد الله الشيبة
قسم التاريخ- كلية الآداب- جامعة تعز

إن البحث في تاريخ اليمن القديم من أعقد الأمور، ولهذا كتب عنه أفراد قلائل، وأغلب ما كتب عبارة عن كتب القدماء، ولقد بقي هذا التاريخ إلى أمد غير بعيد مجموعة غرائب وخرافات ومبالغات تتناقلها الأجيال بلا تمحيص وتزداد بالنقل اضطراباً وإبهاما.

ولعل سبب ذلك يرجع إلى أنه ليس من اليسير رسم صورة للحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لشعوب لم تترك لنا من الوثائق سوي نقوش نذرية وتذكارية. ولكنها كثيرة- بلغت عدة آلاف- وهو ما يكفي لاستخراج بعض النتائج التي تتسم بالحيطة والحذر ولكون المنطقة تتكون من مجموعة دويلات مختلفة فإن النتائج التي يتوصل إليها لا تصلح لدولة أخرى على الرغم من التجانس الكبير بين دول المنطقة.

إن المفهوم العلمي للتاريخ القديم بصفة عامة، لا يقتصر على عهود الحضارات المعروفة لدينا. وإنما يمتد إلى حضارات أخرى سبقتها بعصور بعيدة. فقد بدأ نشاط الإنسان فيما قبل التاريخ بما يعرف اصطلاحا بالعصور الحجرية (Stone Age) التي تسبق عصرنا الحاضر بعشرات الآلاف من الأعوام. وقد قسم الدارسون هذه الفترة إلى عدة مراحل رئيسية: قديمة أو باليوليثية (Palaeolithic) ووسيطة أو ميزوليثية (Mesolithic)، وحديثة أو نيوليثية (Neolithic)، وأخيرا العصر الحجري النحاسي (Chalcolithic)، ثم تلاها أولا عصر البرونز (Bronze Age) ثم عصر الحديد (Iron Age) وهي فترة طويلة تبدأ منذ ظهور الإنسان وحتى اختراع الكتابة والتدوين، أي بداية العصور التاريخية.

خلال هذه المدة الطويلة مر الإنسان بعدة أطوار بدأ من استخدام أدوات وأسلحة حجرية تميزت بظهور وانتشار تقنية الأنصال والشفرات الرفيعة التي استعملت للصيد والالتقاط، وشهدت هذه المرحلة تطورات مهمة في نمط الاستيطان والاقتصاد البدائي. وفي العصر اللاحق (الميزوليني) بدأ الإنسان بالاستقرار النسبي فبنى البيوت الأولى وتصاعدت قدرته على صيد الحيوانات والتقاط الحبوب. وفي العصر (النيوليثي) انتقل إلى الاستقرار الكلي وإلى ممارسة الزراعة والتدجين وبالتالي إنتاج مصادر العيش بعد أن كان يعتمد على خيرات الطبيعة الحرة. وفي هذا العصر عرف الفخار والنسيج وتبلورت معتقدات روحية وفنية راقية... ومعظم آثار هذا العصر هي أدوات حجرية عظمية إضافة إلى أوان فخارية وأدوات زراعية وبقايا أبنية وأعمال فنية ومقابر وهياكل عظمية أتت من العديد من المواقع وخاصة من الطبقات الدنيا في التلال الأثرية.

وفي العصر (الحجري النحاسي) بدأ الإنسان في التعرف على النحاس واستخدامه مطروقاً، فتراجع دور الحجر تدريجياً لتحل مكانه المعادن. ويعد هذا العصر المؤرخ بين ٤٠٠٠-٣٠٠٠ ق.م. عصراً انتقالياً بين عصور ما قبل التاريخ والعصور التاريخية القديمة، ومعظم آثاره على شكل أدوات وأوان حجرية وفخارية ونحاسية وتماثيل فنية. وفي العصر الذي اصطلح على تسميته بعصر البرونز وعصر الحديد والذي شمل الفترة الواقعة ما بين اختراع الكتابة وبداية عصر البرونز في مطلع الألف الثالث ق.م.، نشأت الدول الأولى في الشرق القديم، أو ما يسمى بعصر السلالات ألباكرة أو دويلات المدن الأولى في بلاد الرافدين التي ذكرت في قوائم الملوك السومرية، أو ما يسمى بعصر بداية الأسرات والعصر العتيق في مصر وعصر البرونز القديم في بلاد الشام. وهكذا لم تعد الوثائق الأثرية مصدر المعلومات الأهم بل نجد أنفسنا أمام مصدر آخر للمعلومات هو الوثائق الكتابية.

لقد تعلم الإنسان بعضاً من مبادئ الحضارة تمثل في حفظ الطعام و إنتاجه، ثم عرفناه مزارعاً ناجحاً يعيش في قرية ويمارس بعض الطقوس الدينية. ربما تكون هذه هي القاعدة على صعيد الحياة في القرية، ويبدو أن صيغاً من البنية الاجتماعية اكثر تقدماً قد ظهرت في مدينة أريحا في العصر الحجري الحديث ما قبل الفخاري (أ)، وذلك عندما أضيفت صناعة الفخار والنحاس والحلي المصنوعة من الرصاص والأقمشة المنسوجة إلى الذخيرة التقنية السابقة. كما ظهرت في هذا العصر مراكز ومدن تجارية بالإضافة إلى القرية البسيطة. وتشير كل الأدلة إلى أن هذه العملية كانت بطيئة وطويلة، وإن انتشار حضارة الوركاء في بلاد الرافدين في الثلث الأخير من الألف الرابع ق.م.، وابتكار الكتابة التصويرية التي ما لبثت أن تطورت إلى الكتابة المسمارية أنهت بهذه الخطوة العملاقة عصور ما قبل التاريخ وبدأت العصور التاريخية القديمة في مطلع الألف الثالث ق.م. وبانتشار التجارة مع مصر عبر سوريا ولبنان فان بلاد الرافدين ومصر، بثرواتهما الوفيرة ووحدتهما الأساسية تمكنتا من السيطرة على كل التطور الحضاري في منطقة الشرق القديم خلال الآلاف الثلاثة من السنوات التالية.

كانت تلك التطورات الحضرية السابقة تخص مناطق الشرق القديم، لتوفر مقومات الزراعة في أنهارها وأمطارها وتربتها، أما الجزيرة العربية التي تحتل رقعة كبيرة من هذا الشرق، فلم تجد حتى الآن من الأبحاث الأثرية ما يصور الأوضاع المعيشية لأهلها فيما يوافق العصور الحجرية بالمناطق السابقة. ولكن يمكن أن نذكر من ناحية أخرى أن العصر الحجري الحديث في مجمله قد ارتبط في العالم القديم بتطور مناخي جديد، إلى جانب التطور البشري الجديد. فعوضاً عن عصور الجفاف الشديد التي سادت الشرق خلال أواخر العصر الحجري القديم، بدأت فترة رطيبة في الظهور وصحبتها أمطار تقل من حيث المنسوب والاستمرار عن أمطار الحقب المطيرة القديمة، ولكنها أمطار مناسبة على كل حال، وصحبها اعتدال واسع في أحوال الحرارة.

وهكذا يمكن القول، أن تأثيرات العصور المطيرة خلال العصر الحجري القديم كان لها الأثر في شق أودية عدة في جنوب بلاد العرب ساعدت علي قيام نشاط بشري واسع خلال عصور ما قبل التاريخ. نذكر منها على سبيل المثال: وادي ذنة ووادي بيحان

أفول الحضارة اليمنية (ملاحظات أولية)

ووادي الجوف ووادي مرخة ووادي جردان ووادي الجوبة ووادي حضرموت ووادي سهام ووادي مور ووادي سردد ووادي المعشار ووادي الخارد... الخ وكلها قد شقتها فيما يبدو مياه أمطار غزيرة في فترات قديمة. وقد تم اكتشاف عدة مواقع أثرية ترجع في معظمها إلى العصور الحجرية في مراحلها المختلفة وحتى العصر البرونزي، وذلك على الجبال المطلة على هذه الوديان أو على جوانب المنحدرات التي تطل عليها أو في الوديان نفسها: مثل جبل تلع والحريضة ووادي بيحان وريبون وسونة وصافر ووادي الجوبة ويلا ووادي دوعن... ومن المتوقع أن نجد لقى أثرية كثيرة إذا ما نشطت حركة الكشوف الأثرية في البلاد.

هذا الجزء من الجزيرة العربية الذي أطلق عليه قبل بزوغ فجر الإسلام أسم (اليمن) شمل في عرف اكثر الجغرافيين العرب أرضاً واسعة يحدها من الغرب بحر القلزم (البحر الأحمر) ومن الجنوب بحر الهند ومن الشرق البحر العربي (ويفصل بينها وبين باقي جزيرة العرب خط يأخذ من حدود عمان و يبرين إلى حد ما بين اليمن واليمامة، فإلى حدود الهُجَيرة وتثليث وانهار جُرش وكُتنة، منحدراً في السراة على شعف عنز إلى تهامة على أم حجدم إلى البحر حداء جبل يقال له كُدُمل، بالقرب من حمضة، وذلك حد ما بين بلد كنانة واليمن من بطن تهامة. وأول إحاطة البحر باليمن من ناحية دما) وتقع دما هذه قريباً من بلدة دبا الواقعة غرب مضيق هرمز(انظر: الهمداني: صفة جزيرة العرب، تحقيق الاكوع، الرياض (١٩٧٤) ص٦٥؛ البكري: معجم ما استعجم، تحقيق السقا، القاهرة (١٩٤٥)جـ١، ص٦٥؛ ابن خرداذبة: المسالك والممالك، ليدن (١٨٨٩)ص١٣٥، ياقوت : معجم البلدان، تحقيق فستنفلد، لايبزج (١٨٦٦)جـ٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦)

اليمن، هذا الذي يواجه جزء من ساحله أفريقيا بينما يواجه سائره المحيط الهندي، هو أخصب مناطق الجزيرة العربية، وقد سمي قديما بلاد العرب السعيدة (Arabia Felix) لغنى محاصيله، ولاعتدال مناخة على النقيض الواضح من المناطق المستعرة الحر وراءه فلم يكن هناك بد من أن تقضي هذه الظروف بقيام مجتمعات بشرية قطعت شوطاً في تقدمها، وقد امتد أثرها إلى الساحل الأفريقي المقابل في صورة تجارة واسعة وموجات من المهاجرين المستوطنين. وهنا يجب أن لا تنسى أن هذه الأرض التي كانت في زمنها مسرحاً لحدث هام في رواية الإنسانية، وتلك الشعوب التي أدت أدوار الممثلين في فصول هذه الرواية، إنما أدت الأدوار التي لم يكن لها، بمقتضى أحوالها الطبيعية، مفر من أدائها. وعلى الرغم من الفروق التي فرضتها العوامل الجغرافية على الجزيرة العربية فقد انبعثت شعوب تميز بعضها عن بعض تاريخياً وسياسياً، لكن الوحدة الجغرافية الجوهرية منحتها استقلالها فكان لكل حركة تنشأ في جزء منها آثار في الأجزاء الأخرى.

ولعل السؤال الذي يرد في هذا المقام هو: ما الأساس الطبيعي لذلك البناء الحضاري الشامخ الذي قام على أرض اليمن عبر العصور، بكل محمولا ته من غطاء عمراني وكيان اقتصادي إلى تراث مادي وهيكل اجتماعي؟ إن كل بناء حضاري في البيئة هو أشبه بالتمثال وقاعدته، وكل تمثال وقاعدته بينهما فنياً وهندسياً نسبة وتناسب معين خامة وقامة وقوة وصلابة وحجماً وثقلاً. فهل يتناسب تمثال الحضارة التاريخي اليمني مع قاعدته

المادية الأرضية الراسخة، وإلى أي مدى؟ وفي سؤال أخير: ما طبيعة ونوعية العلاقة بين الإنسان والبيئة وبين المصنوع والمطبوع في هذه الحضارة؟

صحيح أن الجزيرة العربية تقع وسط سلسلة الصحراوات التي تمتد كالحزام حول العالم القديم، نحو الغرب عبر النيل في الشمال الإفريقي فيما يعرف بالصحراء الكبرى، ونحو الشرق عبر سهول دجلة والفرات وخلال الهضبة الإيرانية إلى بلاد التركستان وصحراوات أسيا الوسطى في التبت وجوبي. وهذا يعني عدم وجود أنهر عبر كل نطاق الصحاري الحارة بالعروض الوسطى في العالم القديم، على الرغم من ذلك فقد قامت حضارة عريقة في بلاد اليمن، وذلك لتوفر عنصرين هامين لعبا دورا حاسما في نشوء مستوطنات مستقرة (قرى) في البداية، ثم تطورت إلى الحضارات الكبرى المعروفة.

وهذان العنصران الهامان هما الموضع والموقع (أنظر تفاصيل هذه الفكرة في الدراسة القيمة للدكتور جمال حمدان: شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان، القاهرة (١٩٨١)٣ مج) ولنبدأ عرضنا بالموضع ثم نثني بالموقع. الموضع هو قدرة الإنسان على السيطرة على مياه السيول على مشارف الوديان وإقامة السدود والحواجز في الوديان المعمورة المزروعة. ذلك أن الرياح تحمل السحاب الماطر، فتمطر على الهضبة اليمنية التي تمتد على النطاق الجبلي الضخم من الشمال إلى الجنوب متأثرة بالعوامل المناخية المختلفة في موسمين: ربيعي، مكونة الموسم الأول للأمطار في شهري أبريل ومايو، وذلك نتيجة الرياح القادمة من منطقة البحر الأحمر؛ وصيفي مكونة الفصل الثاني خلال شهري يوليو وأغسطس، نتيجة تجمع الرياح الموسمية التي تهب من المحيط الهندي خلف خط الاستواء. وقد يكون هناك-أحيانا – موسم ثالث نتيجة لتأثير الرياح القادمة من منطقة البحر المتوسط حيث يدخل الهواء القطبي إلى منخفض جوي يؤدي إلى سقوط الأمطار في شهري ديسمبر ويناير. ويأتي المطر بلا هوادة وبعنف وصرامة على شكل عواصف رعدية كثيفة في أوقات قصيرة منقطعة، فينحدر من الجبال سريعا مندفعا كالسهم المارق على شكل سيول جامحة كانت تنزل الرعب على الناس في الماضي كما هو في الحاضر، وتنقل هذه السيول معها تربة نوعية خاصة، تربة غير مناطقية كما تصنف azonal من أصول بركانية خصبة جدا من الهضبة. ومن المستحيل بالطبع أن نفصل ولو نظريا بين السيل وحمولته مع الغرين في كيان الحضارة اليمنية، ومع هذا فان أيا منهما وحده ما كان يجدي كثيرا، وإنما هما يكمل كل منهما الآخر في تناسق نادر بل في أحكام وحكمة بالغة.

فنظام الري في ضفاف الأنهار، وهي دائمة الجريان، يقوم على قاعدة شق الترع من الأنهار وحسن التعامل مع مواسم الفيضانات، بينما يقوم نظام الري في الغالب في ضفاف الوديان وهي موسمية الجريان، على قاعدة إقامة سدود وحواجز تحويلية وقنوات عبر مجاري الوديان، بحيث تحسن تصريف السيول بسرعة ومرونة إبان مجيئها إلى الحقول على جوانب الوديان. إن السدود والحواجز والقنوات تقتضيها حاجة موجبة وظروف خاصة بالوديان الجافة، وهي حاجة لا تستدعيها ظروف الأنهار الجارية والكبيرة، ولهذا فإن السدود والحواجز والقنوات في حقيقة الأمر هي من نتاج حضارة الوديان الجافة، إن لم تكن في الواقع من اختراع أهل تلك الحضارة...

بمعنى آخر، إن المناخ والشروط الجغرافية وخصوصاً وجود مساحات صحراوية واسعة قد جعلت من الري الصناعي بواسطة السدود والأقنية وغيرها من المنشآت المائية قاعدة الزراعة في جنوب الجزيرة. فالسيول تخدم تخصيب الأرض، ويستفاد من ارتفاع مستوى الماء لتغذية أقنية الري وهذه الضرورة الأولية لاستخدام الماء باقتصاد وتوفير، بصورة جماعية مشتركة، قد فرضت في اليمن تدخل الحكومة المركزية، لأن مثل هذه المشاريع لم تقم على أكتاف أشخاص، بل قامت بها الدولة، من هنا كانت وظيفة اقتصادية تقع على عاتق جميع الحكومات المتتابعة، هي وظيفة تأمين الأشغال العامة الكبيرة ذات الفائدة الهيدرولية (هيدرولي hydrology، نسبة إلى طاقة الماء المستخدمة في الزراعة [كالسدود، الحواجز و الأقنية و تنظيم الفيضانات..]).

إن هذه العملية (التخصيب الاصطناعي للتربة وإقامة السدود والحواجز..الخ) كانت تتوقف على وجود حكومة مركزية، وتسقط إلى الحضيض، حينما يهمل الري وصرف المياه وهذا الأمر فسر لنا ما عرف من وجود مناطق مزروعة بأسرها وبأفضل صورة مثل مأرب وحضرموت والجوف، وأصبحت اليوم جرداء قاحلة. ويفسر كيف أن حرباً مدمرة واحدة تستطيع أن تفرغ البلاد من السكان لقرون، وان تحرمها من حضارتها.

أما العنصر الجوهري الآخر فهو الموقع وتمثل بتجارة المرور. فقد كان عرب الجنوب وسطاء لاغنى عن الاستعانة بهم في عمليات الوصل التجاري بين سواحل المحيط الهندي وسواحل شرق أفريقيا من ناحية، وبين ضفاف الفرات في العراق وسواحل البحر المتوسط في الشام وحدود مصر الشمالية الشرقية من ناحية أخرى. فاليمن تقع في الوسط بين شبكة خطوط الطول والعرض في العالم القديم. وطبيعي بعد هذا أن يكون لهذا الموقع الجغرافي الهام دور وقيمة هامة في التاريخ القديم. فعلى الرغم من العقبات المتمثلة في الصحاري والجبال والبراري الصعبة فإن طرق القوافل كانت تربط بين جميع أنحاء الجزيرة العربية ما بين أطرافها في الشمال والجنوب والشرق والغرب، مما سهل للتاجر وللسكان التنقل بين أرجاء البلاد.

وإذا جاز لنا استخدام معلومات الاصطخري (المسالك والممالك، القاهرة (١٩٦١) ص٢١) الذي اهتم بالطرق والمسافات فحدد ١٤ (أربعة عشر) طريقاً تقطع الجزيرة، فإننا نلخصها، في أن الطرق الرئيسة كانت تشق البلاد في وسطها وفي غربها، تصل العراق والخليج بالحجاز واليمن بالشام عبر الحجاز ومصر، وانه على الرغم من المسافات الكبيرة بين أطرافها (المسافة طولاً من باب المندب إلى خليج العقبة تصل إلى ٢١٠٠ ك.م. ومن سيناء حتى باب المندب ٢٠٠٠ك.م. والمسافة من عدن Arabia Eudaimòn إلى نجران وعسير ٥٥٠ك.م. ومن هنا إلى غزه ١٦٠٠ك.م تقريباً أنظر تفاصيل هذه الطرق أيضاً في: Grohmann A., Arabien, Miinchen (1963) S.7, A.1) فإن الاتصالات بين هذه الاطراف مؤكدة عن طريق التجارة، وهو ما تكشف عنه اللقى الأثرية على طول هذا الطريق، الذي تبلغ مسافته من منطقة سأكلان (ظفار الحالية) وحتى القدس حوالي ٣٤٠٠ك.م.، لدرجة أن الباحثين يطلقون عليه (الطريق التجاري العظيم) أو (الطريق الشرقي القديم) ، وان كان قد اشتهر باسم (طريق البخور أو طريق التوابل) مقابل طريق الحرير الغربي الذي يمر عبر آسيا. وقد بلغ من كثافة وضخامة القوافل المارة بهذا

الطريق أن شبهها الكاتب الروماني استرابون (بجيش عظيم يتحرك) وذلك عند وصفه للجزء الشمالي من هذا الطريق الذي يتجه نحو البتراء (Strabn, Geography, XVI, 4-23) ومن البتراء كان المسار الرئيسي للطريق يمر شمال سيناء وينتهي عند ميناء غزة على ساحل البحر المتوسط.

وإلى جانب الطرق البرية كان الطريق البحري مسلوكاً ما بين اليمن وساحل أفريقيا الشرقي وسواحل الهند وبحر القلزم (الأحمر) والمحيط الهندي. لكن الطريق البري – طريق البخور – الممتد على أرض الجزيرة كان أهم بكثير من الطريق البحري. ولم تستطع جيوش الأسكندر بعظمتها وجبروتها ومن بعدها جيوش البطالمة والرومان، على الرغم من الحملات الكثيرة التي جردت على الجزيرة- كما سيأتي معنا – أن تستولي على الطريق التجاري في سبيل استغلال مرافق اليمن ومواردها في هذا المجال التجاري المربح. ومن هنا يمكننا أن نشبه تجارة البخور فيما مضى بتجارة النفط اليوم. فقد عرف أهل اليمن البحر طرقه وتعرجاته، سواحله وموانيه، وامتلكوا رياحة الغدارة فاحتكروا بذلك تجارته. وأهمية هذه المعرفة التي اكتسبها اليمنيون واضحة، فالمعروف أن البحر الأحمر أشد بحار العالم حرارة، وأما كمية الأملاح فيه فكبيرة أيضاً اذ تبلغ ٣٦,٥% عند بريم وتتراوح بين ٤٢, ٤١% عند السويس، والبحر مملوء بالصخور المتكونة من الأعشاب المرجانية التي كثيراً ما تظهر على سطح الماء، ثم إن الملاحة في هذا البحر كانت ولا تزال محفوفة بالمخاطر والصعاب، تلك الصعاب التي صورها لنا الأدب المصري القديم في قصة (البحار) التي ترجع الى عهد الأسرة الثانية عشرة. فإذا علمنا أن أصحاب السفن الشراعية في يومنا هذا لا يجرؤون على الملاحة ليلاً في هذا البحر، اتضح لنا صدق هذه القصة التي تصور لنا خطورة الملاحة في تلك الأيام. والبحر الأحمر يمتد بين خطي العرض ١٠° و ٣٠° شمالاً وخطي الطول ٢٥° و ٥٥° شرقاً، وهو امتداد فلكي جيد يتيح تنوعاً في الخصائص المناخية والحيوية. ويبلغ طوله من باب المندب في أقصى الجنوب الشرقي حتى السويس في أقصى الطرف الشمالي الغربي زهاء ٢٢٠٠ك.م. بمتوسط أتساع يصل نحو ٢٤٠ك.م.، ويبلغ أقصى اتساع له نحو ٣٤٠ك.م. قرب مينا عدوليس القديم (إلى الجنوب من مصوع) وبعدها يضيق ثانية حتى تقترب سواحله من بعضها البعض عند باب المندب في نقطة لا يزيد اتساعها عن ٢٢ك.م. ويمكننا أن تضيف إلى ذلك انتشار عدد كبير من الجزر في البحر الأحمر.

إذن، فإن مثل هذا البلد الذى يحتل مثل هذا الموقع وتلك الخبرات كان بلاشك وجبة دسمة في نظر القوى الدولية في تلك الحقبة. وعلى الرغم من فشل حملات الرومان، فانهم لم يغضوا بصرهم عن جنوب الجزيرة العربية، فغيروا سياستهم من استعمال القوة إلى تحسين علاقاتهم السياسية بالممالك العربية الجنوبية وبسادات القبائل للمحافظة على مصالحهم الاقتصادية، كما وجهوا أنظارهم نحو ساحل افريقيا وحكومة اكسوم لتطويق اليمن وانتظاراً للفرصة التي تمكنهم من الانقضاض عليها من جديد.

فقد كانت السفن تأتي من الهند وأفريقيا حاملة السلع المختلفة وفي مقدمتها خشب الأبنوس وريش النعام والذهب والأفاوية و الطيوب وأخصها البخور والمر اللذان كان لهما سوق نافقة في المعابد والعقاقير والطقوس الدينية والسحر الذي تظهر صلته بوجه خاص

في العقائد الجنائزية (أي المرتبطة بالموت وبالدفن والمقابر) عند أصحاب الحضارات القديمة بشكل عام. فيتلقفها التجار اليمنيون ويسيرون بها وسط الصحاري المذكورة متنقلين من محطة إلى أخرى في رحلة كانت تستغرق زهاء ٧٩ يوماً مابين العاصمة السبئيه مأرب وحتى القدس، حيث تقدر المسافة بينهما بحوالي ٢٤٠٠ك.م. وذلك على افتراض سائد لدى العلماء بأن المسافة التي كان يقطعها الجمل من محطة إلى أخرى تبلغ حوالي ٣٠ك.م. يومياً (أنظر الخرائط والمسافات بين محطة وأخرى في: Wissmann H.von,Zur Geschichte und Landeskunde von Alt-Sudarabien, Wien (1964) S. 117-128) وأثروا منها كما أثروا من الزراعة، لدرجة جعلت استرابون يصف ثروتهم بقوله (أرض سبأ عظيمة السعادة، وبها أعظم شعب،....، ومأرب هي عاصمة السبئيين، وأرضها غنية بالأشجار،...، ويعيش الملك ومن حوله في دعة ونعيم بين جميلات النساء، فريق من الناس يزرعون الحقول، وفريق يعملون بتجارة الطيب، والمواد الاثيوبية التي يتاجرون بها من وإلى أثيوبيا عبر مناطق بحرية وعرة ،....، وهم في غاية الثراء من زمن بعيد ،....، ولا يحتاجون إلى استيراد أشياء من خارج بلادهم) (Strabo,Geography, XVI,4-19,22) ويضيف بليني (وأما السبئيون فهم أغنى الشعوب بالغابات ذات أشجار الطيوب الكثيرة، وأرضهم غنية بمعدن الذهب والفضة، ولديهم العسل والحبوب،....، والسبئيون يطهون الطعام باستخدام خشب البخور، وأخرون باستخدام خشب المر، فتخرج روائح العطور بشكل لامثيل له في جزء آخر من المدن والقرى (Pliny, Natural History, VI, 161,XII, 81). وفي هذا كله فإن اليمن لا يمتاز فقط بالموقع المركزي المتوسط، ولا بالموقع المدخلي أو موقع البوابة فحسب، ولكن أيضا بالموقع العقدي البؤري.

وما زال اليمنيون في عزتهم وثروتهم حتى أخذت طرق التجارة تتحول من البر إلى البحر فأخذوا في الضعف، ففي الكتاب الموسوم (دليل البحر الارتري) الذي يعود إلى القرن الميلادي (أنظر : Huntingford G.W.B, The periplus of the Erythraean See, The Hakluyt Society, London (1980) §57; Pliny, Nat. His. VI, 26; Ptolemy, Geographica, IV, 7-41) يخبرنا مؤلفه اليوناني المجهول ان هيبالوس Hippalus استطاع في عهد بطليميوس الثاني (١١٦-٨٠ ق.م) أن يكشف حركة الرياح الموسمية التي كان يعرف سرها اليمنيون فقط لتسيير رحلاتهم البحرية.(أنظر: Bunbruy E.H. A History of Ancient Geography, New York (1959) vol. 11,P.351) فبعد ذلك الاكتشاف الهام بدأت الدولة اليمنية القديمة تحس بالأثار التي أحدثها الاكتشاف على مواردها، حيث أصبح ممكنا نقل البضائع إلى الغرب رأسا بواسطة الرومان عن طريق البحر.

ثم أتت الحروب الطاحنة التي استمرت زهاء قرنين من الزمان (٦٠-٢٦٠) نتيجة ضعف سلطان الدولة المركزية الذي يرجع إلى البنيان الاجتماعي المتخلف للجماعات القبلية والعشائرية، وهو الذي كان انعكاسا لظروف حياتها المادية والاجتماعية، وكان عاملا من عوامل عدم الاستقرار السياسي على الأرض اليمنية، كما كان من أسباب تلك

الحروب الطاحنة، التي ترتب عليها تدمير القوى المنتجة. وهكذا تحولت المدن العامرة إلى أطلال والأرض الخضراء إلى أرض جرداء وقد ساعدت على انتشار أعمال السلب والنهب في الطرقات البريه وظهور أعمال القرصنة في البحر الأحمر. وهذه الحالة مكنت الرومان من الاستفادة من اكتشاف هيبالوس، فسيطروا على طرق التجارة في البحر الأحمر. وكانت أساطيلهم المحمية بالمقاتلين تتزود من عدن بما تريده من البضائع وتعود بها إلى مصر، وتقوم بنقل منتجات الغرب إلى الشرق عن طريق عدن وهكذا. وبعد فترة قصيرة فقدت عدن أيضاً مركزها كمكان لتبادل التجارة الهندية والعربية بسبب الرومان (Rostovtzeff M.I., Geschichte des Ost und Suedhandels im Ptol.-roem. Aegypten, Archiv fuer Papyrus Forschung, 4(1908) P. 302)

ولكن ما معنى هذا ؟ أو كيف حدث؟

إن الإجابة على هذا التساؤل تتمثل في نمط الإنتاج، ونمط الإنتاج هو شكل خاص، نوعي، من أشكال استغلال الطبيعة والإنسان معاً. وهو يتطلب في آن واحد تنظيماً للعمل وشكلاً للتعاون، وتنظيماً اجتماعياً للعمل، وشكلاً من أشكال الإكراه الاجتماعي، حتى أنه ليصح أن يقال أنه كما يكون نمط الإنتاج يكون المجتمع على الأقل في ملامحه العريضة. وفي حالة جنوب الجزيرة، فإن نمط الإنتاج فيها تميز بالجمع بين النشاط الإنتاجي الجماعي للقرى الأولية وبين التدخل الاقتصادي لسلطة دولة تشغل تلك القرى وتقودها في آن واحد.

هنا لابد أن نتوقف بعض الشيء، لأن التاريخ لا يعرض على القراء كما من الحوادث المبعثرة فحسب، بل يهدف إلى تنظيم هذه الحوادث وشرحها، وبناء على ذلك يبرز أمامنا هذا السؤال: ما نظام الأرض في المجتمع السبئي القديم؟ أقول لا داعي هنا لحرج البعض إزاء أن لا يكون للإنتاج الرقي الكلاسيكي ولا حتى للإنتاج الإقطاعي الكلاسيكي تلك القيمة الشاملة العالمية التي كانت تعزي إلى بعض التكوينات الاجتماعية. فإن هذا الحرج لا مبرر له لأن مقولة أخرى، هي مقولة نمط الإنتاج الآسيوي، تسمح اكثر من غيرها بتفسير بعض مظاهر الواقع التاريخي. إذ العلم في جوهرة، حركة الذهاب والإياب بين النظرية والممارسة؟

إن بعض الدراسات تشير إلى أن صيغة من صيغ "الأشكال التي تسبق الإنتاج الرأسمالي" والى أن حقوق الفرد على الإرض لا وجود لها في المجتمع الآسيوي، الا من خلال المشاعة التي ينتمي اليها الفرد، وإلى أن المشاعة هي (الوسيط) في التملك الفردي للأرض. ولكن أي مشاعة قصدوا؟ تارة يلحون على واقع أن الدولة هي المالك الحقيقي للأرض، وطوراً يلاحظ آخرون أهمية حقوق ملكية المشاعات القروية ذاتها. ولاشك في أنه ليس بين هذين الميلين من تناقض.

أن الواجب يقضي بأن نبذل المزيد من المساعي لتحديد نظام تتداخل فيه حقوق القرية وحقوق الدولة، ويتنوع فيه وزنها النسبي تبعاً للزمان والمكان وتبعاً لقوة السلطة المركزية. وهناك حاجة إلى العديد من الدراسات العينية لبيان كيف تداخلت في هذه المجتمعات المتباينة الملكية القروية وملكية الدولة.

وحتى في حالة ظهور (براعم) للملكية الخاصة للأرض، فإنها لا تغير جوهر الموقف. إضافة إلى أن العلاقات الأساسية للملكية العقارية لا يطرأ عليها تعديل جوهري

أفول الحضارة اليمنية (ملاحظات أولية)

عندما تخصص القري أو مجموعات القرى بالأراضي، ويكون المستفيد الأول كبار الموظفين – الكبراء– الأقيال– الأذواء– * والأرستقراطيون والمؤسسات الدينية (المعابد) فهذا التخصيص لا يعدو أن يكون أكثر من "اقطاعات كاذبة" لا يستغل الحائزون لها حقوق الدولة بالنيابة عنها الاّ بموجب تفويض. فهم يقتطعون من القرى الفائض ويشرفون على السخرة. ولكن حلول هؤلاء المستفيدين الفرديين محل الدولة لا يعدل شيئاً في بنية الإنتاج القروي، ولا يمس اكتفاءها الذاتي. لقد استرعت متانة تلك المشاعات وتلاحمها انتباه الدارسين، كما هي الحال على سبيل المثال في القرية الهندية. ولقد جاء ان من السمات الأساسية لتلك المشاعات غياب الملكية الخاصة للأرض، وعدم الانفصال بين الزراعة والصناعة والاكتفاء الذاتي انتاجاً واستهلاكاً في إطار القرية.

وبصدد وظائف الدولة الأقتصادية وعلاقتها بتلك القرى يمكن القول: أن تلك القرى البدائية قد كفت منذ أمد بعيد عن أن تحيا في استقلال تام، وهنا بالتحديد يكمن وجه اختلافها الجذري عن المشاعات البدائية القديمة. فهي الآن في اليمن مندمجة بجملة اقتصادية أرحب وأوسع، وهي كذلك خاضعة لسلطة الدولة. ولايخامرنا شك، في أن الدولة اليمنية القديمة هي التي كانت تنظم بنفسها الإنتاج وبالتالي التعاون، بنفس المعنى الذي نقول به أن مالك العبيد الأغريقي أو الروماني والسيد الاقطاعي يتولون، كل في زمانه، تنظيم الإنتاج والتعاون. وهذا معناه أن الدولة تتمتع بـ((قيادة اقتصادية عليا)).

ونحن نعرف ان فكرة ((القيادة الاقتصادية العليا)) تلك تنطوي على وظائف اقتصادية أخرى. من قبيل ذلك صيانة طرق القوافل ومراقبة أمنها، ومراقبة دورات زراعة الأرض واستثمارها (بمقدار ما أن اكتفاء القرى الذاتي لم يكن قط مطلقاً) وتتولى الدولة المسؤولية المباشرة عن بعض قطاعات الإنتاج التي تتعدى طاقات القرى مثل ورشات الأشغال الكبيرة ذات الفائدة الهيدرولية. (أنظر المناقشات الكثيرة التي جرت حول هذا الأمر في: Gianni Sofri, Über asiatische Produktionsweise, Frankurt a.M. (1972); Klaus Eder, Hrsg. Seminar: Die Entstehung von Klassengesellschaften, StW30; Karl A.Wittfogel, Die Orientalische Despotie, Frankfurt a.M (1977).

---

* كبراء جمع ك ب ر= كبير، وهو صاحب المنصب الإداري الأعلى في الشعب، أي قبيلة من الحضر– الأقيال جمع ق و ل، وهو أحد أفراد بيت رئاسة في شعب، والفرق بين الكبير والقيل أن سلطة الأول وموضوع اختصاصه أوسع وأشمل من سلطة واختصاص الثاني، إذ كان عليه تدبير شئون مخلاف (محافظة بمصطلح اليوم) أو عدة مخاليف الذى كان يتألف من عدد من المقاطعات أو مديريات، بينما كان القيل عبارة عن أمير يتولى تدبير شئون مقاطعة أو عدة مقاطعات إذا كان المخلاف كبيراً. الأذواء جمع (ذ) وهم أمراء المحافد(م ح ف د) الذين يطلق عليهم في النقوش اليمنية القديمة لفظ (ذ) أي صاحب فيقال (ذ غ ي م ن)أي صاحب غيمان، والمحفد كالحصن أو القلعة يحيط به سور

أن ممارسة الدولة لهذه الوظائف الاقتصادية المتنوعة تفترض وجود يد عاملة وفيرة، وسلكاً من الوسطاء التنفيذيين (الكبراء – الأذواء– الاقيال) وهذا بشقية يثير العديد من الأسئلة: هل يشكل وسطاء الدولة، أو البيروقراطيون الذين ينبغي بادئ ذي بدء – على ما يبدو دراستهم دراسة نموذجية عينية – فئة اجتماعية مغلقة، ذات مركز وراثي كما يعتقد موسكاتي (الحضارات السامية القديمة، ترجمة السيد يعقوب بكر، بيروت (١٩٨٦) صـ١٩٦ وما بعدها) أم أن صفوفهم تتجدد من خلال تعيين اكثر انفتاحاً؟ وإلى أي حد انفصلت هذه الأرستقراطية القبلية القديمة، التي أضحت بيروقراطية، انفصالاً كاملاً عن المشاعة القروية؟ وما العلاقة بين هذه البيروقراطية وبين الزعماء الطبيعيين لتلك المشاعة القروية؟ لقد لجأت الدولة على ما يبدو في بعض الحالات إلى إعادة توظيف أولئك الزعماء الطبيعيين تعزيزاً منها لسلطتها على القرية.

ومن أين تأتي بعد هذا اليد العاملة المستخدمة في الأشغال العامة أو في نقل السلع الذي تشرف عليه الدولة؟ أهم أعضاء المشاعات الريفية الدين يقدمون مجاناً جل العمل؟ أم أنها على العكس كما يري البعض– طبقة اجتماعية متمايزة، طبقة ((الشغيلة غير المزارعين)) المسترقة على الدوام من قبل الدولة. أن أصحاب هذا الرأي اعتمدوا على مفهوم العبودية الرعوية عندما عدوا تلك المجتمعات اليمنية القديمة مجرد عينات متميزة من العبودية الكلاسيكية في المفهوم الماركسي. وبالمقابل ألح البعض على أصالة وغنى مفهوم ((العبودية المعممة)). على الرغم من أن هذا المصطلح ليس موفقاً كل التوفيق ولا يقطع بتمييز كاف بين العبودية الكلاسيكية وبين الاستغلال الجماعي من النمط ((الأسيوي)) فالعبودية المعممة في نظرهم مختلفة كل الاختلاف عن العبودية القديمة وعن السخرة الإقطاعية معا. فهي رهن بقرار المستبد، في حين أن السخرة محدودة بالأعراف. فهم يتحدثون على كل حال، عن كتلة لا متمايزة من اليد العاملة، مع أن العبودية بالمعنى الصرف للكلمة تستدعي تخصصا فرديا للعبودية. إذن فى كلتا الحالتين تبدو العبودية المعممة شكلا من أشكال الاستغلال أقدم عهدا، ومتطابقا مع مستوى اكثر انخفاضا للقوى المنتجة.

أن استغلال الدولة هذا للمشاعات يتيح إمكانية تعبئة ((فائض)) أو ((فائض إنتاج)) يؤدى للدولة ولوسطائها. وغالبا ما يكون أداؤه عينا –كما تحدثنا النقوش اليمنية القديمة– ولكننا نستطيع بلاريب أن ندمج به العمل المجاني الذي يقدمه الرجال في ورشات الأشغال العامة. ولهذا الفائض طابع مزدوج: فهو في آن واحد تعبير عن اكراه– إذ يجري اقتطاعه عن عمد بالقوة– وعن استطاعة (أنظر النقوش الموسومة: CIH601, Ja2856, RES3951, RES3439) – إن القوى المنتجة للمشاعة القروية تتيح لها بهذا الشكل أو ذاك أن تدفع الى الخارج بهذا الفائض من إنتاجها الذاتي وبمقدار ما يكون مباحا لها أن نصنف هذا المجتمع بأنه مجتمع طبقي ولكن من غير أن تكون وسائل الانتاج قد احتكرت بعد احتكارا خاصا من قبل الطبقة الحاكمة– كما ستكون عليه الحالة بالنسبة إلى ملاك العبيد الإقطاعيين– فأننا لا نجد مفرا من الكلام هنا عن علاقات طبقية فريدة من نوعها.

فالمشاعات القروية تحيا في حالة من التبعية العامة، من العبودية المعممة، وهي تخضع خضوعا مباشرا لسلطة الدولة وللوسطاء– البيروقراطية، الأرستقراطية، أي

الكبراء والأقيال والأذواء، الذين يتولون الوظائف الاقتصادية ويقتطعون الفائض ويسوقون الناس الى أعمال السخرة والجندية. ولكن أعضاء هذه الطبقة الحاكمة ليست لهم سوى سلطة وظيفية. فهم لا يقبضون الآ على زمام جزء من السلطة العامة، ولا يشاركون في قيادة الاقتصاد وفي استغلال القرويين الآ بصفة شخصية عارضة. وبالمقابل فإن الدولة ككيان مستقل هي القابضة الفعلية على زمام السلطة و المستفيدة الحقيقية من الاستغلال.

أن التناحر بين المشاعات القروية وسلطة الدولة يقترن بمعادلة الجدل المكمل له: الوحدة العليا التي تجمع بين المشاعات القروية وبين الدولة المستغلة لها والمنظمة في الوقت نفسه لنشاطها الاقتصادي. ومن هنا كانت أهمية ((أعمال الحظوة)): المعابد على وجه الخصوص. فهذه الأعمال ليست محض ((نزوة)) من نزوات الطاغية، كما يذهب البعض، وانما هي تجسيد تلك ((الوحدة العليا)) وتعبيرها السياسي العيني.

ويمكننا أخيرا أن نتساءل عن ما إذا كانت هذه التناحرات في المجتمع اليمني القديم، هذه التعارضات بين الدولة والمشاعات القروية، أو تلقى ما يعضدها ويعززها في التناحرات السياسية و السلالية؟ فنحن نقرأ في عدة نقوش أخبار حروب طاحنة- كما سبق أن اشرنا- بين كيانات سياسية مختلفة (أنظر تفاصيل ذلك فيما يلي). اذن، ان ضعف الدولة المركزية، كان عاملا من عوامل عدم الاستقرار السياسي، كما أنه كان من عوامل تلك الحروب الطاحنة.

لقد غرقت الطبقة العليا المسيطرة في حياة اللهو والنعيم وإزدادت مطامح ملوكها في التوسع والسيطرة، وكان ذلك على حساب إرهاق الجماعات والأفراد بالضرائب (ضريبة المعبد والميراث والمشتريات وضريبة الأرض للأغراض العسكرية إلى جانب ضريبة أخرى تسدد للمعبد وكانت في الأصل تقدم له كهبة) والأتاوات وهو الأمر الذي ترتب عليه هجر الجماعات والأفراد للأرض. كما أن الطبقة العليا إنشغلت بطموحاتها الخاصة، فأهملت صيانة السدود وقنوات الري وتوقفت عن القيام بدورها في تنمية قوى الإنتاج وتطويرها. أي توقفت عن دورها في الاهتمام بالأشغال العامة. ويصل هذا الاهمال قمته بانفجار سد مأرب الذي زاد الوضع تعقيدا.

لقد أدي انهيار سد مأرب فضلا عن إصابة الثروات البرية والبحرية بالانقسام ((الأميبي)) الداخلي، لقد حال ذلك الخسران للثروات التي كانت تملكها ((الحكومة)) دون إحكام سيطرتها وقبضتها الداخلية إذ لم يعد بمقدورها أن تكتل الطاقات البشرية في سبيل مشاريع ((احتكارية)) ضخمة ((سد مأرب.. أو التجارة البرية والبحرية)) وبانهيار تلك المشاريع وجدنا أنفسنا إزاء وضع يرتد بنا إلى ما يشبه حالة ((المنافسة الفردية)) بين المشروعات الصغيرة؛ فإذا بالمجموعة البشرية، اليمنية تنقسم فيما بينها اقتتالا وحربا وانتهابا لبعضها البعض في سبيل أن يوفر كل جزء منها أسباب الرزق على حساب الآخر.

وحين انهزمت اليمن على يد الأحباش في عهد ذو نواس (ى س ف/أس أر/ ي ث أر) كانت ((الجبهة المعنوية)) الداخلية في حالة تمزق شديد. لقد فرضت الديانة اليهودية فرضا على الشعب اليمني، ولقد تأزم الموقف على نحو أشد في المجزرة المأساوية التي أقدم عليها ذو نواس في نجران. وكانت النصرانية أقلية في اليمن الآ أن ذلك يدل على

تماسك داخلي شديد فيما بينها يدفعها إلى الصمود والتفاني والتضحية، فضلا عن أنه يدفعها إلى الاحتمال لتصور لجوئها إلى نوع آخر من المواجهة. أستطيع القول، أن تلك المجزرة قد شدت العزم لديها ولدى بقاياها فلجأت إلى ((النضال السري)) واستمرارية اتصالها بالخارج (بيزنطة والحبشة) والحفاظ داخليا على بعث الدعوة سرا، واللجوء إلى المطاولة والالتفاف وبث التحريض على السلطة وتأليب الخصوم على ذي نواس. وإذ يدخل ذو نواس في عملية مواجهة مع الغازي الحبشي، فإن ظهره كان مصابا بأوجاع وآلام وتصدع في حلقات عموده الفقري.

لقد جهل ذو نواس الأسلوب الحربي أو العسكري الذي كان ينبغي أن يتبع في مواجهة الغازي الحبشي حيث كانت الدولة اليمنية في ظل سيطرتها على الموضع والموقع تملك المقدرة الحربية البحرية والبرية، وبذلك كانت في الفترات التي بلغت فيها السيطرة على الموضع أوج القمة والقوة، تدير عجلة الحرب البحرية والبرية على الساحل الجنوبي للجزيرة العربية فتبلغ سيطرتها حتى الخليج. ومن الدراسات ما يشير إلى أن سبأ أنشأت مملكة تعتمد على الأرستقراطية المتنفذه (أنظر: Glaser E., Skizze der Geschichte Arabiens von den ältesten Zeiten bis zum Propheten Muhammd, Iheft, München (1889), Zweiter Band, Berlin (1890); Rodinson M., L'Arabie avant l'Islam, dans Histoire Universelle 2, Paris (1957); Pigulewskaja N., Byzanz auf den Wegen noch Indien, Berlin (1969); Altheim F. und Stieh R., Die Araber in der alten welt: Berlin, I (1964), II (1965), III (1966), VI (1967), V/1 (1968), V/2 (1969); Wissmann H., Zur Geschichte und Landeskunde von Alt – Südarabien, Wien (1964), Ders, Die Geschichte von Sab', I, Wien (1975), II, Wien (1982), Lewis B., The Arabs in History, London (1950); Sourdel D., Histoire des Arabes, Paris (1976))

الأمر الذي أضعف السلطة المركزية... ثم خلفهم الحميريون الذين فقدوا مصدر ازدهارهم بتحول قسم كبير من تجارتهم أثناء الفترة الهلينستية.

لم يدرك ذو نواس و((الطبقة الحاكمة)) هذه المتغيرات الجديدة، فذهب بعدده وعدته إلى الساحل لمواجهة الجيش الحبشي، وكان ذلك خطأ وأي خطأ في ظل التغير الجديد في مكانة اليمن.. فخسارة الموقع- وهو هنا فقدان السيطرة على البحر وعدم القدرة على حماية طريق القوافل- كان يعني أن تذهب بدباباتك للقتال في العصر الراهن دون غطاء جوي. أريد أن أقول، أنه لو أن اليمن ظلت تملك القوى البحرية لكان اللقاء البحري في البحر في البداية، وذلك أمر كان قد خرج عن أيدي اليمنيين... وإذا كان ذلك قد حدث فإن اللقاء في السهل كان يعني أن تحسم الحرب بمعركة واحدة. أما القتال في الجبل، فلا تحسمه معركة واحدة وسريعة، ولم تكن التجربة قد قدمت لليمنيين وعلى رأسهم ذو نواس ضرورة الاحتفاظ في الجبل بالقوة الأساسية- كما حدث أثناء الصراع مع العثمانيين فيما بعد- والاكتفاء بالمناورات على الساحل استدراجا للجيش الحبشي إلى ميدان يجد نفسه فيه عاجزا وخاسرا.

وفقدان اليمن لسيطرتها على الموضع، أدى إلى انهيار السلطة المركزية الذى ترتب عليه ضعف داخلي تمثل بظهور مراكز قوى مستقلة في البلاد كان يديرها الاقيال أو الأذواء بعيدا عن السلطة المركزية. فقد حاول ذو نواس على الرغم من تردي الأوضاع الداخلية أن يوحد البلاد من أجل مقاومة العدو، فكتب ((إلى المقاول يدعوهم إلى مظاهرته وأن يكون أمرهم في محاربة الحبشة، ودفعهم عن بلادهم واحدا، فأبوا وقالوا، ليقاتل كل رجل عن مقولته وناحيته)) على حد تعبير الطبري (تاريخ الأمم والملوك، بيروت(١٩٨٧)جـ٢، صـ٢١٩) وهذا يفسر لنا أن الرجل لم يعد ((ملك سبأ وذو ريدان وحضرموت ويمنة وأعرابهم في الطود والتهائم)) كما كان الحال في الفترة السابقة، بل هو، كما جاء في النقوش التي وصلت الينا وتذكر اسمه ((ملك كل أشعبن)) أي كل القبائل (Ry507, Ry508, Ja 1028).

وقد كان على ذي نواس لكي يحقق النصر أن يتبنى خطة عسكرية جديدة في ظل حالة تغيرت فيها الظروف، حالة جديدة فقدت فيها اليمن سيطرتها على الموضع فتفككت أوصالها داخليا، وفقدت سيطرتها على الموقع تدريجيا، واستمر هذا التضعضع بحيث فقدت إمكانية المواجهة البحرية وهو الأمر الذي كان يمكن أن يشكل ما يشبه الغطاء الجوي للسلاح البري في عصرنا الراهن.

ومنذ ذلك التاريخ دخلت اليمن في طور جديد من تاريخها خضعت فيه لحكم الأحباش، إلى أن يلجأ أحد الأقيال- وتسمية الروايات العربية بسيف بن ذي يزن- إلى امبراطور بيزنطة ((وطلب اليه أن يخرجهم عنه، ويليهم هو، ويبعث اليه من شاء من الروم، فيكون له ملك اليمن... فلم يجد عند ملك الروم ما يحب، ووجده يحامي عن الحبشة لموافقتهم اياه في الدين)) (الطبري: المصدر نفسه، صـ٢٣٢،٢٣٦)، فيلجأ سيف إلى كسرى فارس- العدو الطبيعي لبيزنطة- فينجده هذا بجيش قوامه ثمانمائة سجين ثم حملهم في ثمان سفائن، غرقت سفينتان بهما في البحر ووصلت إلى ساحل عدن ست منها، فيها ستمائة رجل، فيهم سيف. وهكذا استطاع أن يتربع على العرش في حوالي عام ٥٧٦م، حاكما صوريا على اليمن، تحرسه حراب الذين أطلق عليهم المؤرخون لفظة ((الأبناء)) لكن هذه الحراب، كما تذهب الروايات العربية، لم تنقذه من انتقام الأحباش، فخر صريعا بأيدي عبيده من الحبشة. وبقتله- كما يقول ابن خلدون- ال ملك العرب، وسلطان حمير، إلى الفرس ((بعد أن كانوا يزاحمونهم بالمناكب... ولم يبق للعرب في الملك رسم ولا طلل الا أقيال من حمير وقحطان في أحيائهم بالبدو ولا تعرف لهم طاعة، ولا ينفذ لهم في غير ذاتهم أمر)) (كتاب العبر، مجـ٢ الكويت (١٩٦٠)صـ١٢٥).

وكثيرا ما يعزى سقوط الحضارة اليمنية إلى انفجار سد مأرب. ولكن الواقع- كما اسلفنا- أن عدة عوامل قد تشابكت خلال الثلاثمائة السنة الواقعة بين القرنين الرابع والسابع الميلادي مما أدت تدريجيا إلى أفول الحضارة اليمنية القديمة وسقوطها. و أول تلك الأسباب بلامراء كان الوضع الاقتصادي وذلك من جراء فقدان اليمن للموضع والموقع... لا شك ان فقدان اليمن لتلك التجارة الرئيسية قد قطع ورود الثروة إليها وبالتالي عزلها سياسيا واقتصاديا عن مراكز الحضارات الأخرى في حوض البحر المتوسط. ثم كنتيجة حتمية أفقدها حركة التواصل والتأثير والتأثر في الأفكار والقيم الحضارية المشتركة. لقد

أهملت أعمال الري الرئيسة بسبب ماطرأ من تبدل وتفسخ علـــى الأوضـــاع الاقتصاديـــة والاجتماعية والسياسية، ان التفسير المنطقي لانهيار السد هو التمزق في الحالة الاجتماعيـــة الذي أعاق إجراء عملية الصيانة الضرورية، وهناك أيضا العامل الديني الذي ساعد كثيرا وعجل الخطى للوصول إلى تلك الأوضاع المتردية.

وهكذا انهارت الدولة اليمنية، ولم يكن خوض ذو نواس بحصانه البحر حتـــى بلـــغ ضحضاحه (الطبري: المصدر السابق، صـــ٢١٧-٢١٨) الآ القوى للدلالة علـــى قـــرص الشمس الذي نراه مع الغروب يغرق في البحر رويدا رويدا، فإذا الظلمة قد غمرت المكان، ومن يومها أصيبت المجموعة البشرية اليمنية داخليا بالانقسام ((الأميبـــي)) حيـــث فقـــدت سيطرتها على الموضع والموقع معا، وانعدمت أو شحت موارد الرزق، فلم يبق لليمنـــي الآ أن يبحث خارجيا عن مورد للرزق... إن ((التراجيديا)) اليمنية ومفتاح الشخصية اليمنيـــة ليتبدى منذ تلك اللحظة في صعود زمني مازلنا نحياه حتى الآن ، وحيث لم يعـــد بمقـــدور المقدرة الحربية أن تطوع الخارج لصالح الداخل، تحولت تلك المقدرة الحربية اليمنية إلـــى عملية توظيف دائم من الداخل لصالح الخارج... صفوة القول إذن أن على ساقي الموضـــع والموقع، قام بناء الحضارة اليمنية السامق عبر التاريخ.